مجلة المعجمية - تونس

ع 9-10

1994

حول نظاميّة المعجَم

بقلم : فرحات الدريسي

إنّ المدخل إلى هذا المبحث اللّغوي جملة من الملاحظات المنهجيّة التي تردّ في الأصل إلى ملاحظة أساسيّة ومبدئيّة هي أنّ الكلام أصوات مسموعة في الإمكان تمثيلها بحروف مكتوبة لتستحيل ألفاظا مفردة من الأسماء والأفعال والأدوات، بوسعها أن تؤلّف جملا مفيدة وإبلاغيّة يسمح تسلسلها ببناء فقرة أو فقرات ينشأ عنها بدورها نصّ أو نصوص.

ولمّا كان منشأ تأليف الكلام وفق الملاحظة السّابقة متدرّجا في التّرابط أو التّسلسل، ومنفتحا ومتناميا باطّراد، من وحدات صوتيّة دنيا - تفتقر وحدها إلى معان مخصوصة ونظريّة - إلى ما يمكن من سلاسل الألفاظ وما يصحبها من المعاني المنتظمة والمفهومة، وما لا يمكن من الكلام المضطرب وغير المفهوم أو اللّغو، وكان حلّ ذلك الكلام النّاشئ جملة أو فقرة أو نصّا إلى مكوّناته الدّنيا أمرا ميسورا في الوقت نفسه، رقي ذلك التّمييز الحاسم بين مكوّنات الكلام الايلاغي ومن طريق عمليّة التّحليل والتّركيب، إلى ملاحظة قاعدة ثابتة في الكلام هي حال الانتظام الدّالّ على وجود عناصر انسجام بين كافّة مستويات الكلام من جهة علاقاتها بعضها ببعض تبعا لتلازم اللّفظ والمعنى ومطالب تحقيق الإيلاغ أو الإفادة (1).

(1) نلاحظ ثبات قاعدة شبيهة بها (قاعدة الكلام العادي) في تأليف فنّ القول المنظوم إذ يتكوّن من بنية عروضيّة نزّاعة إلى التّوازن بين الصّدور والأعجاز، وبنية صوتيّة حاكمة في الايقاع أو النّغم، وبنية صرفيّة باتية للصّيغ أو لمعجم القصيدة، وبنية نحويّة موجّهة لتنظيم التّركيب والعبارة ووظائفها، وبنية معجميّة مساعدة على إنجاز المعنى أو الدّلالة.

وإنّ في الحديث عن عناصر الانسجام وعن درجات الانتظام في اللّغة، وعمّا يمكن من القواعد وعمّا لا يمكن منها، وعن التّمييز بين ما هو ضروري أو طبيعي من وحدات النّظام اللّغوي، وما هو ممكن منطقيّا أو صناعيّا، وما هو مستحيل، حديثا عن ضروب معيّنة من العلاقات اللّغويّة، وعن خواصّ بنائيّة محدّدة في تنظيم مستويات الظّاهرة اللّغويّة أصواتا وحروفا وألفاظا وجملا، إذ كلّما كان الانتظام أثبت وكانت درجاته أشمل في تثبيت الخصائص كان التّنظيم أقدر على التّفسير وكانت حدوده أوسع لاستيعاب العلاقات بجهاتها المختلفة والمتعدّدة، وكان النّظام أجدى في الفهم وأشدّ إقناعيّة بعلميّته.

فحينئذ ليس التّنظيم والانتظام باعتبارهما انسجاما في الخصائص وتوسّعا في العلاقات الممكنة سوى مظاهر دالّة على قوانين بانية لنظام مّا. ولا قيمة لنظام إلاّ بمدى إحاطته بالظّاهرة المرصودة وصفا وتفسيرا؛ وإنّ جملة تلك الخصائص والوظائف التي يمكن أن يخبر عنها ذلك النّظام هي التي تسمح لنا بالحديث عن أنّ المعجم حالة نظام محكوم بقوانين لغويّة معيّنة ومختلفة تنجز معارف لغويّة متحقّقة ويتحقّق منها في الوقت نفسه.

ولا يعني المعجم كذلك في هذا المبحث مفهوم القائمة المرتّبة من الألفاظ المفردة، على نحوٍ مّا، وإنّما نعني المفهوم الواسع لكلمة «معجم» باعتبار نظاما عامّا وجامعا (Un système global) لأنظمة صغرى أو دنيا (Des sous-systèmes) ومخبرا عن حالات وعلاقات لغويّة ثابتة عموما، وتتوزّع على أكثر من نظام أصغر أو أدنى وعلى أكثر من مستوى لغويّ.

إنّ حدود مفهوم المعجم في معناه الواسع تشمل حينئذ الظّاهرة اللّغويّة كلّها إذ ستردّ إلى المعجم كافّة أنظمتها الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة من طريق معجم الأصوات ومعجم الحروف ومعجم الصّرف ومعجم الأسماء ومعجم الأفعال ومعجم الأدوات ومعجم التّراكيب ومعجم السّياقات ومعجم الشّواهد... ويعني ذلك أنّنا سنتحدّث عن نظريّة للمعجم منفتحة ومتنامية تنظّم الظّاهرة اللّغويّة وتتعدّد فيها طرق البناء تحليلا وتركيبا. وليس ذلك سوى زيادة من فرص التّفسير لبنية المعجم، وإضافة لبعض الآراء المتجدّدة، وكشف لمزيد الانتظام في العمل المعجميّ، وبعض الإجابة عن كيفيّة تحكّم المعجم تحكّما

ذاتيّا في أنظمة اللّغة من داخل مستوياتها اللّغويّة نفسها بإحالتها إلى معاجم من جهة أبنيتها، تحليلا وتركيبا (2).

وإذا كان الأمر على نحو ما فهمنا جاز الحديث عن نظام عامّ وشامل (Un système global) أي عن نظام المعجم في معناه الواسع من جهة، وعن أنظمة معجميّة البناء هي أنظمة دنيا أو صغرى (Des sous-système) من جهة ثانية، ونعني أنظمة معجم الحروف ومعجم الأصوات ومعجم الصّرف ومعجم النّحو أو معجم التّراكيب ومعجم السّياقات فضلا عن معجم المعاني والمفاهيم.. باعتبارها معاجم فرعيّة ينحلّ إليها الكلام ومنها يتركّب، وباعتبار أنّ الظّاهرة اللّغويّة معجم عامّ وشامل، وهو نظام مركزيّ (Un système Central) منه تلتئم المعاجم الصّغرى أي الأنظمة الفرعيّة وإليه تردّ، من جهة فكرة المعجم الّتي تضمن تماسك تلك الأنظمة المتعدّدة، وفكّ ارتباطها به نظريّا ومنهجيّا لا غير.

وإذا كان ذلك كذلك فمن الطّبيعي أن نتساءل عن خصائص تلك الأنظمة الفرعيّة أو الدّنيا أو الصّغرى في حدّ ذاتها ثمّ في علاقاتها بما سواها عامّة وبالنّظام المركزيّ خاصّة، وعن طبيعة تجانسها فيما بينها ثمّ فيما بينها وبين النّظام العامّ أو المركزيّ؛ وعن الحدّ الذي يمكن معه الحديث عن فكرة التّنظيم الذّاتي (L'auto-organisation) الخاصّ بكلّ نظام على حدة فرعيّا كان أو مركزيّا، من جهة البناء المعجميّ، وعن حدود اختصاصه (La spécialisation des systèmes et des sous-systèmes) وطبيعة نماذجه.

وإنّنا نميّز منهجيّا بين مفهومي النّظام (Le système) والنّموذج (Le modèle) على ما بينهما من تلازم، وإن لاحا غير مترابطين ظاهريّا، لأنّ العلاقة بينهما علاقة تمثيل (Une représentation) وتمثيليّة (Une représentativité) وهي علاقة تتحقّق ويُتحقّق منها في الوقت نفسه إذ يسعى النّموذج دوما إلى تمثيل النّظام وتجسيد خصائصه النّظريّة تطبيقيّا كي يحقّق درجة قصوى من تمثيليّة خصائص النّظام الذي كثيرا ما يوسم، نظريّا على الأقلّ، بالاستيفاء أو التّمام أو الكمال، إن لم نقل إنّ النّظام هو الذي ينشئ، في الأصل،

(2) راجع محاولة أولى في منحى التّفسير الأسلوبيّ لبنية النّصّ المعجميّ وخصائصها الشكليّة في : فرحات الدريسي : في بنية النصّ المعجميّ. مجلّة المعجميّة 7 (1991) ص ص 43-55.

نموذجه أو نماذجه ويكسبها ما يكسبها من عناصر التكوين، ويضبط لها ما يضبط من حدود الاشتغال، دون أن نغفل عن أنّه بوسع النّموذج أن يسهم، من جهة التّمثيل، في تعديل النّظام بعض التّعديل دون أن تتراكم مواطن خرق النّظام المرصود، من داخله أو من خارجه، أو أن تتكاثر الحالات الخاصّة أو الحالات الشّاذّة لأنّها تظلّ علامات دالّة على عجز ذلك النّظام عن التّفسير، فتُفْتَقَدُ الثقة به، وتنشأ الحاجة إلى الاستعاضة عنه بنظام آخر ينشئ بدوره نماذجه الخاصّة به (3).

وليس استخدامنا لمفاهيم التّحليل والتّركيب والنّظام والنّموذج، في هذا المبحث اللّغويّ، سوى توجّه منهجيّ، المقصد منه أن نفهم كيفيّة تنظيم الظّاهرة اللّغويّة باعتبارها في خاتمة المطاف معجما موسّعا أو شاملا، ومنتظما، وهو حاصلة معاجم روافد مترابطة وفق أنظمة لغويّة متساندة بدرجات متفاوتة، فضلا عن أنّ تلك الوسائل المنهجيّة تساعدنا، أكثر من غيرها، على أن نرصد الخصائص المنطقيّة والعلاقات الرّياضيّة اللّغويّة التي يتأسّس عليها مفهوم النّظام في الظّاهرة اللّغويّة عموما والمعجميّة خصوصا.

وإنّ تلك العلاقات والخصائص الصّوتيّة الحاكمة في تحليل أصوات اللّفظ وتركيبها وفي تأليف الألفاظ وتوليد صيغها أشياء يدركها الحسّ ويرتّبها العقل في علاقات وقواعد وقوانين هي في الأصل أسس نظريّة لنظام صوتيّ يميّز نظريًا وتطبيقيًا بين الفصيح وغير الفصيح والمعرّب والدّخيل أو المولّد، بتعدّد النّماذج واختلاف طرق تكوينها ومكوّناتها إذ إنّ اللّغة نظام من الأصوات يتمّ بها البلاغ بين مجموعة مّا، لتحقيق التّفاهم. وهو نظام صوتيّ يجسّد بالخطّ كتابة، فيخضع سمعا وبصرا للوصف والمعياريّة أو للتّحقيق والتّحقّق في الوقت نفسه. وليست قواعد تأليف اللّفظ تأليفا صوتيًا سوى شكل من أشكال الفعل المعجميّ الواسع والمحدود بحدود التّعاملات الصّوتيّة، وصفا وترتيبا، حسب ما تسمح به خصائص الأصوات ذاتها، تحليلا وتركيبا. ويعني ذلك أنّ نظام الأصوات نسق معيّن من العلاقات اللّغويّة، له خواصّه البنائيّة والمحدّدة؛ وأنّه يكتسب خواصّ أخرى من جهة

(3) ينظر Bernard Walliser : Systèmes et Modèles (Introduction critique à l'analyse des systèmes) Ed. du Seuil, Paris 1979.

Alain Badiou : Le concept de modèle. Maspéro, Paris 1970, (Introduction à une épistémologie matérialiste des mathématiques)

التّعاملات الصّوتيّة، وأنّ بنيـة اللّفظ الصّوتيّة بنية قادرة على الإخبـار عن تلك الخصائص، وعلى استيعاب العلاقات والتّعامل مع الافـتراضات اللّغويّة الصّوتيّة الممكنة والجائزة، مثلما تدلّ التّعـاملات الصّوتيّة على أنّ النّظـام الصّوتي نظام يقبل شـيئا من التّعـديل بتعـدّد طرق البناء؛ وكذلك ترقى البنيـة الصّوتيّة إلى مرتبة النّظام الصّوتيّ، وتصـير منطلقا لمباشـرة الفعل المعجـميّ الصّوتيّ، وهو فعل منتظم بالانـتقال من تأليف نموذج صـوتيّ إلى تأليف نموذج صوتي آخر من طريق تحليل الأصوات وتركيبها وفق ما يسمح به ذلك النّظام الصّوتيّ.

ولا ننكر - في هذه الحال - أنّ تحليل النّماذج الصّوتيّة وتركـيبها، يسبقـه - أسبقيّة منطقيّة - علم بكيفيّة توزيع تلك الأصوات وبتعاملاتها وبحدود انتظامها، وطرائق الانتقال من تأليف صـوتيّ إلـى تأليف صـوتيّ آخـر. وإنّنا نطلق علـى تَقَدُّمَة مـعـرفـة نظام الأبنيـة الصّوتيّة تلك مفهوم الصّناعة المعجميّة الصّوتيّة، وهي صناعة نظريّة وضـروريّة لتوليد نماذج الأبنية الصّوتيّة المختلفة التي بها يشـتغل النّظام الصّوتيّ في ممارسة الكلام أو الظّاهرة اللّغويّة استعمـالا وبلاغا، حـسب ما يتـوفّر به من عناصر التّجـانس والتّماسك والمنطـقيّة، وهي العناصـر الّتي تجيـز - في حال التّسليم بـها - الحـديث عن فكرة النّظام العامّ أو الشـامل أو المركزي وفكرة الأنظمـة الدّنيا أو الصّغرى أو الفرعيّة، وعمّا بينها من درجات مـجانسة أو مغايرة.

وتسـتـوجب فكـرة التّلازم بين نظام المعـجم واللّغـة النّظر في عـلاقـة المعـجم بالأصوات وبالصّرف وبالنّحو مثلما يستدعي القـول بتـساند مفهومي النّظام والنّموذج رسم الحدود بينهمـا، وإنْ كان أحدهما يسلم إلى الآخـر ويحيل عليه، وكمـا يستلزم التّرابط بين نهجي التّحليل والتّركيب تحـديد الوحدات اللّغوية الصّغرى في كلّ مستـوى من مستويات اللّغة، وضبـط وظائفها التّمييـزيّة وقواعدها الدّنيا، الثّابتة والمتغيّرة في الوقت نفـسه، ومدى انتظامها معجميّا.

ولمّا كانـت الظّاهرة اللّغويّة - في فـهمنا - ظاهرة مـعجـميّة المنشـإ، عامّة، ونظـاميّة المنحى، خـاصّة، اعتـبرنا بنيـة اللّفظ الصّوتيّة، على محـدوديّة أبنيتـها وقـوانينها في العـربيّة بمحدوديّة حروفها وتركيـباتها المستعملة والمهملة، ضربا من بنية معجمـيّة، انطلاقا من كيفية تنظيم الأصوات في الـعربيّة، تصنيفـا وتبويبا وترتيـبا بالزّيادة والنّقـصان في أوّل اللّفظ أو في

وسطه أو في آخره، حسب ما بينها من تجانس وتنافر، وتجاور وتباعد، وما تقتضيه التّعاملات الصّوتيّة في حدود المستعمل والمهمل من جهة أو الممكن والجائز والممتنع والمستحيل من جهة ثانية، لأنّ بنية اللّفظ الصّوتيّة تنتقل في تحليل الأصوات وتركيبها من مبادئ محدودة إلى توليد صيغ محدّدة وفق قواعد وقوانين لغويّة معلومة هي في الأصل من شروط الفصاحة ومن طريق التّعاملات الصّوتيّة كما حدّدتها الكتب اللّغويّة الكلاسيكيّة (4).

وإنّنا نعتبر أنّ دور تقدمة المعرفة الصّوتيّة تلك، في بناء النّظام الصّوتيّ العربيّ، دور معجميّ نظريّا وعمليّا، أي أنّ البنية الصّوتيّة ليست، في حال الانخراط في عمليّة التّحليل والتّركيب الصّوتيين، بنية حياديّة لأنّها في تلك الحال : حال التّأليف الصّوتيّ، بنية منتظمة أو على الأقلّ قابلة للانتظام، وتحمل بعض المعاني النّظريّة باعتبارها معقولة ومفهومة في حيّز خبرة المتكلّم والسّامع في الوقت نفسه، وتخضع للتّحقيق ولمعيار التّحقّق منها أيضا من جهة مقاييس الفصاحة ومعاييرها الصّوتيّة؛ فتنظم بنماذجها الصّوتيّة معرفة لغويّة، هي في الحقيقة معرفة معجميّة صوتيّة، بسابق معرفة نظريّة في التّعاملات الصّوتيّة عامّة؛ وهي كذلك معرفة متقدّمة على غيرها من المعارف البانية لمستويات لغويّة أخرى، بالذّهن والتّقدير أو بالخبرة والاستعمال والذّوق، أو بشيء من هذا وذاك؛ فضلا عن أنّ تلك النّماذج ساعية إلى تمثيل واقع النّظام الصوتي تمثيلا أوفى وأتمّ، إذ إنّ تقدمة المعرفة بخصائص الأصوات منفردةً أو معزولةً هي معرفة تقديريّة ومجرّدة وأكثر تعميما ممّا هي عليه من تخصيص في حال التّعاملات الصّوتيّة التي ترقى بالبنية الصّوتيّة إلى حدّ البنية المراقبة على منوال نموذج البنية الصّوتيّة الّذي يرقى بالأصوات من حال التّشتّت الحياديّ (L'état de dispersion neutralisé) إلى حال التشكّل اللّفظيّ المحسوس والمنفتح على

(4) انظر خاصّة : الخليل بن أحمد الفراهيدي : كتاب «العين» (الجزء الأول) تحقيق عبد الله درويش، بغداد 1386هـ / 1967م (المقدّمة) ص ص 53-66؛ ابن جني : الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب المصرية القاهرة، 1952م - 1956 (3 أجزاء)، انظر الأبواب الآتية : باب في مقاييس العربية، 1/ 109-114؛ وباب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، 1/ 357-369؛ وباب في الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه، 2/ 82-88؛ وباب في زيادة الحروف وحذفها، 2/ 273-284؛ وباب في الجوار. 3/ 218/ 227.

النّظام الصّرفيّ من جهة، والمحكوم، من طريق التّحليل والتّركيب الصّوتيين بتقدمة نظريّة في المعارف الصّوتيّة الّتي تدرك وتقاس أو تتحقّق ويُتحَقَّق منها، من جهة ثانية.

فيتأسّس على ذلك النّحو نظام صوتيّ ومبدئيّ، لغة، وهو نظام أوّليّ، معجما، إذ يبدأ تسلسل الأنظمة اللّغويّة بداية من الوحدات الصّوتيّة الدّنيا الّتي تولّد بالتّحليل والتّركيب نماذج أبنيتها الّتي هي في الأصل، بداية في إنجاز معجميّ لوحدات أو صيغ صرفيّة تولّد نظامها انطلاقا من تنظيم الأصوات ليرقى إلى نظام الصّيغ وفق نماذج في تقسيم الكلام وطرائق أخرى في توليد الألفاظ، بل يمكن أن ينجم عن تعديل النّظام الصّوتيّ نفسه لبنية لفظ من الألفاظ، تعديلا جزئيّا من جهة نطق صوت من أصواتها، تغيّر آليّ في تحديد المعنى على منوال : عَلَم - عِلْم - شِعْر - شَعَر - غَنَم - غُنْم - . . لأنّ للصّوت وظيفة حاسمة في تحديد معنى الكلمة وفي إنشاء علاقة معجميّة بين نظام اللّفظة المفردة الصّوتيّ ومدلولها المعجميّ أو اللّغويّ؛ وإنّ ذلك راجع إلى أنّ النّظام الصّوتيّ في العربيّة مبنيّ على تقدمه في المعارف الصّوتيّة قدْ وجّهت بدورها نماذج أبنيته الصّوتيّة توجيها مخصوصا في البناء ومحكوما بقواعد التّجانس والتّنافر والتّقارب والتّباعد والإدغام وفكّه، والقلب، وغيرها، . وهي جملة من القواعد الصّوتيّة الّتي يسّرت انخراط اللّغة عموما بكافّة مستوياتها في المنحى المعجميّ لأنّها تضبط أحوال تعاقب الأصوات وتجاورها وتجانسها وتنافرها وانقلاب بعضها إلى بعض؛ وإنّ في ذلك دلالة على أنّ طبيعة البنية الصّوتيّة - من حيث نظاميتها بالتّحليل والتّركيب، وقابليّة أبنيتها الثنائيّة والثّلاثيّة والرّباعيّة والخماسيّة للانتظام، وفق نظريّة التّقليب الخليليّة بسماتها اللّغويّة والمنطقيّة والرّياضيّة، طبيعة معجميّة البناء والتكوين على غرار المثال الآتي :

ل.ح.ق. ← ل.ح.ق. - ل.ق.ح. - ح.ل.ق. - ح.ق.ل. - ق.ل.ح. - ق.ح.ل. إنّ للتكوينات الصّوتيّة حينئذ وظائف تميزيّة بين معاني الألفاظ لمتانة الصّلة بين تجاور الأصوات المختلفة وبين المعنى الضّمنيّ إذ إنّ مواقع الحروف وكيفيّة توزيعها في بناء اللّفظ بناء صوتيّا يولّدان عمليّا أو صناعيّا وحدات معجميّة متعدّدة ومحدّدة بالمستعمل وبالمهمل ومختلفة المعاني على منوال طرق البناء الآتي :

أ - تأليف أبنية صوتية انطلاقا من قاعدة الصّوت الواحد والمشترك:

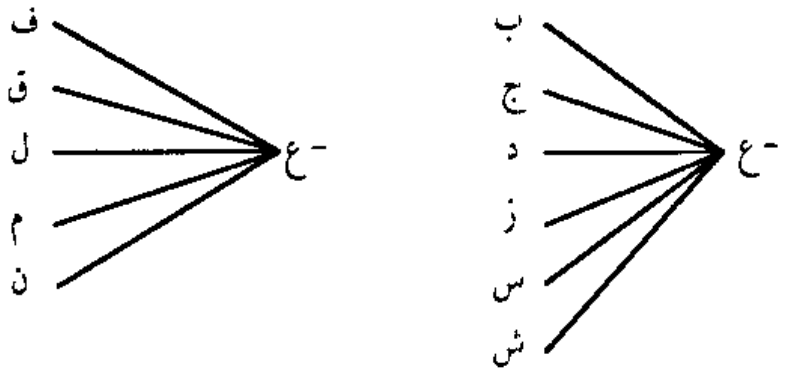

ب - تأليف أبنية صوتيّة انطلاقا من قاعدة الصّوتين المشتركين :

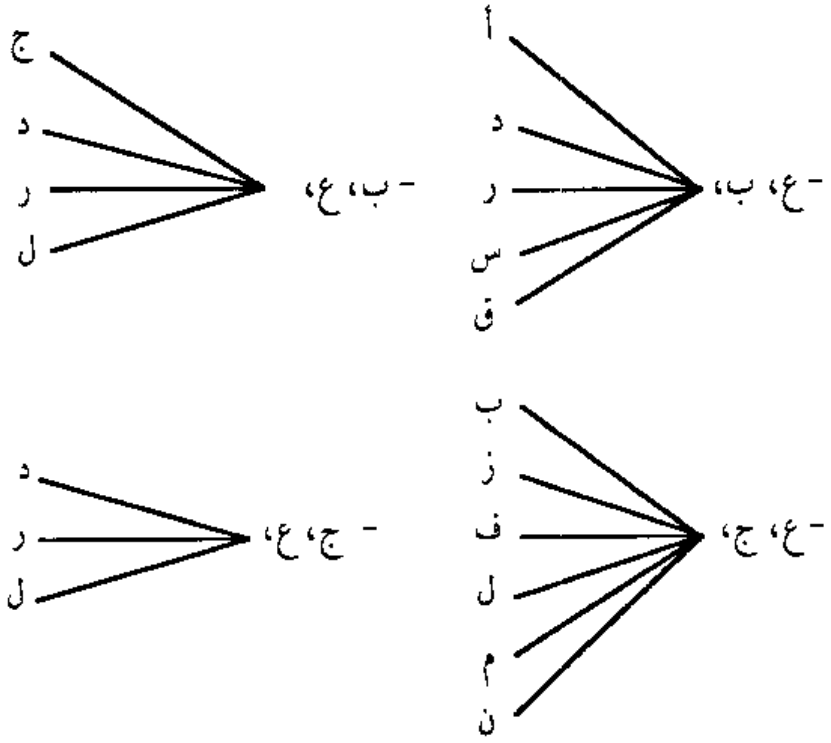

ج - تأليف أبنية صوتيّة انطلاقا من قاعدة الأصوات الثلاثة المشتركة:

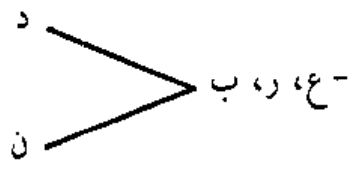

يتّضح حينئذ أنّ البناء الصّوتي بناء معجميّ في أصله وأنّه بناء متقدّم على غيره من الأبنية في تكوين النّظام المعجميّ وفي تحديد المعاني وتشييتها لغويّا لأنّه بناء على قدر لا بأس به من الوضوح والدقّة في إنجاز المعاني إذ أكسبته تقدمة المعارف الصّوتيّة الّتي سبق الحديث عنها، قدرة على الإخبار عن خصائص بنية اللّفظ الصّوتيّة، فكسب صفتي النّظاميّة والنّمذجة اللّتين حدّدتا إلى درجة كبيرة جهات معاني تلك الأبنية الصّوتيّة؛ مثلما نتبيّن من الأمثلة التّطبيقيّة السّابقة أنّ التّوسّع في البناء الصّوتيّ مبنيّ على قاعدة الصّوت الأوّل الّذي يبتدأ به، وعلى مدى قابليّته للتّوسّع في الجوار الصّوتي وباختبار قدرته على توليد الأبنية الثّنائيّة المفهومة والمعقولة وهي أبنية يستعمل أكثرها ويلغى أقلّها في العربيّة (في حال اجتماع القاف والكاف مثلا أو العين والحاء بدرجة أقلّ إذ يجتمعان في حالة النّحت "مثل لفظ حيعل") بل إنّ لبعض الحروف حظّا أوفر من غيرها في توليد تلك الأبنية إذ «لمّا ذلقت الحروف السّتّة ومذل بهنّ اللّسان وسهلت عليه في المنطق كثرت في أبنية الكلام..» (5)، كما أنّ بعض الحروف أقدر من غيرها على التّعاملات الصّوتيّة و"أشجع" إذ «العين والقاف لا تدخلان في بناء إلاّ حسّتاه لأنّهما أطلق الحروف وأضخمها جرْسا فإذا اجتمعا أو أحدهما في بناء حسن البناء لنصاعتهما» (6).

ويتّضح أيضا أنّ قاعدة ذلك التّأليف الصّوتيّ، المعجميّ المنحى، قاعدة متحرّكة ومتنامية باطّراد قواعد التّحليل والتّركيب، وخاصّة في توليد الأبنية الثّلاثيّة الّتي تستعمل في العربية أكثر من غيرها من الأبنية وأنّ تحديد المعنى موصول، وبدرجات متفاوتة، بالصّوتين الثّاني "الّذي يحشى به" والثّالث "الّذي يوقف عليه" في الغالب (وفي حال البنية الثّلاثيّة المهيمنة على اللّغة العربيّة) رغم أنّ «كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف : على الثّنائيّ والثّلاثيّ والرّباعيّ والخماسيّ... وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف. فمهما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل واسم فاعلم أنّها زائدة على البناء وليست من أصل الكلمة» (7).

---

(5) الخليل : كتاب العين، (المقدّمة) ص 58.

(6) المرجع السّابق، ص 60.

(7) المرجع السّابق، ص ص 53-55.

إنّ البناء الصّوتيّ حينئذ، بناء معجميّ يساعد إلى حدّ لا بأس به على تحديد المعنى مثلما يضبط بدقّة خصائص بنية اللّفظ المفرد، على قدر الاتّساع في التّكوينات والوجوه الصّوتيّة أو ضيقها وتقييدها، ومدى استيعاب حروف التّكوين الأصليّة للعلاقات الصّوتيّة المبنيّة بناء معجميًا وصفا وترتيبا (8). وهو أمر يجيز أولا الحديث عن نظام صوتيّ معقول ومفهوم لأنّه قائم على نماذج صوتيّة متجانسة (Des modèles Homogènes) وبانية لمعجم صوتيّ ذي علاقة عضويّة ببناء نظام المعجم المستعمل عامّة؛ ويجيز ثانيا الحديث عن معجم صوتيّ غير معقول وغير مفهوم لأنّه مبنيّ على نماذج صوتيّة غير متجانسة (Des modèles hétérogènes) لامتناع اجتماع بعض الأصوات كالجيم والقاف أو الصّاد والجيم وما كان شبيها بها من التّكوين الصّوتيّ. وإنّ قيمة قواعد التّكوين الصّوتيّ في القدرة على توليد النّماذج المتعدّدة والمختلفة ما استعمل منها وما أهمل على حدّ السّواء (9).

ويرقى النّظام الصّوتيّ عند ذلك الحدّ من البناء الصّوتيّ المعجميّ إلى درجة النّظام الصّرفيّ ونماذجه في الصّوغ، انطلاقا من تقسيم الألفاظ إلى أسماء وأفعال وأدوات، وتنظيم أنواع الصّيغ بطرق لغويّة شتّى أهمّها الاشتقاق بوجوهه المختلفة، فيتحدّد البناء الصّرفيّ انطلاقا من البناء الصّوتيّ، المتقدّم عليه، بالتّمييز بين الحروف الأصليّة والحروف الزّوائد واللّواحق، وتتأسّس الوحدة المعجميّة الدّنيا والمفيدة والمتكوّنة بدورها - حسب ما تقدّم - من وحدات صوتيّة دنيا ومتجانسة ومميّزة بإسهامها الأوليّ والمبدئيّ في تحديد المعنى المعجميّ إذ يكفي التّذكير، في هذا السّياق، بأنّ من خواصّ بنية اللّفظ العربي، الرّباعيّ الأصل أو الخماسيّ صوتيًا وصرفيًا - استتباعا واستلزاما - وجوب وجود حرف من حروف الذّلاقة (ر - ل - ن) فضلا عن تواتر بعض الحروف الشفويّة خاصّة في بنية اللّفظ الصّوتيّة والصّرفيّة معا (ب - ف - م) لأنّها حروف غالبة على قواعد التّكوين الصّوتيّ في العربيّة «فإنّ وردت عليك كلمة رباعيّة أو خماسيّة معرّاة من حروف الذّلق أو الشّفويّة ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك

(8) يحيى عبد الرّؤوف جبر : الصّوت لفظا ومعنى، مجلّة اللّسان العربيّ، العدد 37، سنة 1413هـ/ 1993م، ص ص 34-48.

(9) ابن جنيّ : الخصائص - ينظر فيه : باب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب 1/ 357؛ وباب في امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس 1/ 391-400.

فاعلم أنّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة ليست من كلام العرب لأنك لست واجدا من يسمع في كلام العرب كلمة واحدة رباعيّة أو خماسيّة إلاّ وفيها من حروف الذّلق والشّفويّة واحد أو إثنان أو أكثر» (10).

فليس النّظام الصّرفيّ بهذا المعنى سوى تدرّج في تطبيق معجميّ لنظام الأصوات والحروف على بنية اللّفظ المفرد تطبيقا أكثر تماميّة واستيفاء لأنّه يظلّ محكوما بثبات أبنية اللّفظ في العربيّة : الأبنيّة الثّنائيّة والثّلاثيّة والرّباعيّة والخماسيّة الخاضعة بدورها لقواعد النّظام الصّوتيّ السّابقة، وإنّ عدّ نموذج البنية الثّلاثيّة نموذجا بنيويّا مركزيّا في النّظام الصّرفيّ العربيّ بالمقارنة إلى ما سواه من النّماذج. ويمكن أن يستدلّ على أنّ النّظام الصّرفيّ في العربيّة نظام معجمي في صميمه من مداخل متعدّدة، منها أنّ تصريف الأفعال في حدّ ذاته مبنيّ على ثوابت معجميّة من داخل مجموعات نموذجيّة من الضّمائر كما يلي : ضمائر المتكلّم (أنا - نحن) وضمائر المخاطب (أنتَ - أنتِ - أنتما - أنتما - أنتم - أنتنّ) وضمائر الغائب (هو - هي - هما - هما - هم - هنّ)؛ فهي مجموعات موجّهة من الدّاخل بمعايير توزيع ثابت ثباتا معجميّا بالانتقال من المفرد إلى المثنّى إلى الجمع، ومن المفرد المذكّر إلى المفرد المؤنّث، ومن المثنّى المذكّر إلى المثنّى المؤنّث، ومن الجمع المذكّر إلى الجمع المؤنّث.

وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى تنظيم الأفعال انطلاقا من المجرّد إلى المزيد بحرف ثمّ بحرفين ثمّ بثلاثة حروف، فضلا عن التّمييز بين الفعل الثّلاثيّ الصّحيح السّالم والفعل الثّلاثيّ المعتلّ، وتفريع الفعل الثّلاثيّ المجرّد إلى صحيح سالم وإلى فعل ثلاثيّ مهموز بأنواعه الثّلاثة : مهموز الفاء ومهموز العين ومهموز اللاّم، وفعل مضعّف، وتفريع الفعل الثّلاثيّ المعتلّ إلى مثال واويّ ومثال يائيّ وأجوف واويّ وأجوف يائي وأجوف مشترك وناقص واويّ وناقص يائيّ ولفيف مفروق ولفيف مقرون. . . فكوّنت تلك المعايير أسسا لتنظيم صرفيّ عربيّ وجملة من قواعد نهج التّصريف العربيّ العامّة أي نظامه الخارجيّ الذي ضمن نظاميّة معجم الصّرف العربيّ وانتظام نماذجه.

وإذا ما نظرنا في تنظيم ذلك النّظام الصّرفيّ من داخله لاحظنا أنّ نماذج الصّيغ الصّرفيّة، في الماضي أو المضارع بأنواعه أو في الأمر، نماذج نظاميّة البناء ومعجميّة التّوجّه

(10) الخليل : العين (المقدّمة)، ص 58.

ومطابقة لقواعد النّظام الخارجيّ السّابقة، وهي في الوقت نفسه نماذج قادرة على الإخبار عن الجنس والعدد والزّمان على الأقلّ، وتضمن ما تضمن من البلاغ أو التّواصل إذ تحمل قرائن شكليّة كافية - على الأقل - للتّمييز بين معان عديدة ومختلفة.

وتزيد قواعد صيغ الفعل المزيد في العربيّة النّظام الصّرفيّ تمكّنا في الفعل المعجميّ لأنّ طرق الزّيادة محدّدة بقواعد وطرق وحروف معلومة بل هي في الحقيقة إثراء للمعجم وتوسّع في مادّته باستنباط صيغ مزيدة وثابتة ومحدودة لكنّها نماذج تخصب ما تخصب من المادّة اللّغويّة من كلّ جذر لغويّ ثلاثيّ يقبل وجها من وجوه الزّيادة لتأدية معنى من المعاني لمتانة العلاقة بين المباني المزيدة والمعاني المتجدّدة.

ويمكن القول إنّ الشأن نفسه بالنّسبة إلى الفعل الرّباعيّ المجرّد أو الخماسيّ في حال الزّيادة، وإن كانت النّماذج محدودة وكانت المادّة اللّغويّة المنجزة معجميّا قليلة الوجوه كذلك من جهة الاستعمال. والثّابت عندنا أنّ تلك النّماذج الصّرفيّة والنّمطيّة نماذج قادرة - على محدوديّتها - على إنجاز معجم صرفيّ قياسيّ أو معياريّ، يتحقّق في واقع الظّاهرة اللّغويّة ويتحقّق منه بطرق بناء الزّيادة المختلفة الّتي هي بدورها دالّة على معجم من المعاني الأوّليّة المضبوطة والمعروفة حتّى من خارج سياقات التّركيب الّذي يزيدها توسيعا وتطويرا لأنّ العلائق بين المباني الصّرفيّة المزيدة والمعاني المصاحبة لها علائق عرفيّة وتعاقديّة في أصل المنشإ وهي أشدّ إقناعا من غيرها من النّماذج بمتانة العلاقة بين اللّفظ المفرد ومدلوله اللّغويّ أو معناه المعجميّ لسابق تقدمة في المعارف الصّوتيّة والصّرفيّة، وبمعاني الزّيادة.

وإنّ في بلوغ النّظام الصّرفيّ العربيّ هذه الدّرجة من التّنظيم الخارجيّ والدّاخليّ، ومن النّظاميّة التّقعيديّة، ومن الانتظام الصّناعيّ بطرق التّصريف المختلفة وفي معناه الواسع، ومن التّمييز بين المباني والمعاني تواصلا وتفاصلا، لدلالة على ثبات قواعد ذلك النّظام وعلى قدرة نماذجه على تأدية خصائصه الخارجيّة والدّاخليّة في الوقت نفسه. وليس - في نظرنا - أدلّ على ذلك السّعي من الحرص البيّن على إخضاع نماذج الأبنية الصّوتيّة والصّرفيّة، في الوقت نفسه، الخارجة عن نظاميّ اللّغة العربيّة : النّظام الصّوتيّ والنّظام الصّرفيّ، لمقاييس الفصاحة العربيّة ولأوزان صيغها في أحوال المعرّب الصّوتيّ؛ بل إذا ما استعصى الدّخيل، على القياس على كلام العرب فإنّ الحرص بيّن على تثبيت الخواصّ

المميّزة للّفظ العربيّ عن اللّفظ الأعجميّ (11).

وتتّضح، أكثر، العلاقة بين اللّفظ المفرد والاختصاص بالمعنى، في حال المصطلح العلميّ الّذي يرقى من المعنى المعجميّ أو اللّغويّ إلى المعنى المتخصّص بالمواضعة قبل أن ينقل إلى سياق التّركيب، فيكوّن ذلك المصطلح بمفرده وحدة معجميّة مستقلّة بالمعنى المقيّد في سياق علميّ معيّن، فضلا عن أنّ له ماله من القدرة على اختزان المعنى العلميّ وعلى استرداده في الوقت نفسه. وإنّ في ذلك دلالة واضحة على أنّ المعجم العلميّ المختصّ قائم بذاته ومتضمّن مضامينه العلميّة وخصائص علمه في ذاته ذهنا وتقديرا على الأقلّ، إن لم نقل إنّ الأصل في العلم معجمه أي أنّ المعجم العلميّ الأتمّ والأوفى أدلّ على تماميّة العلم وكما ليته في عصره الفكريّ.

ويكشف ما سبق أن تبيّناه في هذه المحاولة الأوّليّة أنّ قرائن المعنى متضافرة من أنظمة لغويّة دنيا أو صغرى تتعامل نماذجها وتتساند من طريقي النّظام الصّوتيّ والنّظام الصّرفيّ تحليلا وتركيبا لتُرَدَّ في النّهاية إلى نظام أعمّ منها وأشمل هو نظام المعجم الّذي يكسبه النّظام النّحويّ، بتنظيم الكلام في جملة بتطبيق نظام وظائف الإعراب على أبنية الأصوات والحروف والصّيغ الصّرفيّة، علائق تركيبيّة إضافيّة للإحاطة بالمعنى واستتمام دلالاته. ويعني ذلك أنّ الكلمة في اللّغة العربيّة لا يبنى معناها في التّركيب وحده بل إنّها تنخرط في التّركيب أو في النّظام النّحويّ وهي محافظة على أبنية أوّليّة ومقيّدة بخصائص صوتيّة معيّنة ومحدّدة بمبان صرفيّة معلومة ومحمّلة بمعان معجميّة أو لغويّة يزيدها تنظيم الكلام في الجملة تنظيما وظائفيّا دون أن يحوز ذلك التّنظيم النّحويّ مرتبة النّظام الأشمل أو الأعمّ أو المركزيّ، لأنّ بناء الكلمة العربيّة الأساسيّ يبدأ في الالتئام، في الأصل، من التّكوين الصّوتيّ فالتّكوين الصّرفيّ وفق تقدّمة في قواعد المعارف الصّوتيّة والصّرفيّة، وهي تقدمة معرفيّة استساغتها اللّغة العربيّة فانحكمت بها أنظمتها ونماذجها بضرب من الأسبقيّة المنطقيّة لا الأسبقيّة الزّمنيّة، ونشأ عن ذلك التّرابط وفي حدود النّظامين الصّوتيّ والصّرفيّ أن بلغ اللّفظ المفرد حدّا لا بأس به من الإخبار عن معان أوّليّة صوتيّا وصرفيّا

(11) أبو منصور الجواليقي : المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة 1361هـ.

ومعجميًا.

وإذا ما كانت الظّاهرة اللّغويّة ترابط أنظمة متلازمة ومتساندة في تأدية المعنى (دون أن يعني ذلك تفضيل نظام على نظام) فليس نظام المعجم الّذي يضمّ تلك الأنظمة نظاما صناعيًا أو فنّيًا فحسب وإنّما هو نظريّة لغويّة أعمّ وأشمل، تتوزّع على أنظمة ونماذج صوتيّة وصرفيّة ونحويّة، تسهم، بدرجات متفاوتة وفي مراحل متعاقبة منطقيًا، في تحديد المعاني اللّغويّة المطلقة والمقيّدة أو العامّة والمتخصّصة بتقدمة في المعارف الصّوتيّة والصّرفيّة وبمعارف لاحقة بها في سياقات تركيبيّة تكسبها في حال تنظيم العبارة أبعادا وظائفيّة جديدة تزيد المعنى التئاما وضبطا أو تدقيقا. فتكون تلك الأنظمة، مجتمعة تركيب نظام اللّغة العامّ والشّامل، وهو نظام أنظمة تقبل نظريًا فكّ الارتباط بينها إلى حدّ مثلما يردّ مبدؤها ومنتهاها، بالتّحليل والتّركيب، إلى تنظيم معجميّ المنحى في معناه الواسع وإن كانت في حدّ ذاتها أنظمة لها درجة دنيا من الاستقلاليّة، على الأقلّ، في تحديد مكوّنات المعنى المختلفة.

إنّ للوحدة المعجميّة حينئذ قيمة أساسيّة في حدّ ذاتها، في تحديد المعنى، ومن طريق نظامين على الأقلّ : نظام صوتيّ ونظام صرفيّ، وهي قيمة تزداد بروزا وتثبيتا بالتّوسّع في تحديد المعاني من جهة التّوسّع في تعدّد السّياقات ووظائفها في التّركيب إذ إنّ العلاقة بين تلك الأنظمة اللّغويّة في تحديد المعنى علاقة تضايف وتضامّ بين أنظمة ونماذج تتعدّد فيها وجوه التّنظيم الدّاخلي خاصّة، لا علاقة تبعيّة أو أفضليّة. ولئن ردّت تلك الأنظمة إلى نظام اللّغة عامّة فإنّ نظام اللّغة بدوره ليس سوى تنظيم لغويّ معجميّ متعدّد العلاقات (Un système plurirelationnel) صوتيًا وصرفيًا خصوصا ونحويًا عموما.

فرحات الدريسي
كلية الاداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى